

مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق

نستعين ونستفتح بالله العلي العظيم والصلاة والسلام على رسوله واله الميامين

تثير التنمية البشرية اهتمام الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية في مختلف مجالات الحياة، إذ انها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل تجعل الانسان منطلقها وغايتها، وتتعامل معه كونه العنصر الفاعل بها، وتتنظر للطاقات المادية بوصفها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون ان تهمل العنصر البشري، الذي يعد اساسياً من مكونات التنمية البشرية أي ان التنمية البشرية لا تنكر اهمية النمو الاقتصادي، كما انها تسعى الى تمكين الناس والاستمتاع بثمار التنمية على شكل غذاء وملبس ومسكن وخدمات صحية وحرية سياسية وثقافية والمشاركة في المحيط الذي يعيش فيه. وعليه، فان التنمية التي تغني فئات اجتماعية على حساب الفئات الأكثر فقراً والمنتهكة للحرية او المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي والمدمرة للبيئة هي نقيض التنمية البشرية.

لذلك بدأت مجموعة من التوجهات في الآونة الأخيرة تجد صدى واسعاً واهتماماً كبيراً من قبل مجموعة من الاوساط العلمية والإدارية ومنظمة الامم المتحدة ووكالاتها بهدف ايجاد طرائق ومناهج جديدة وحاسمة في ميدان التنمية قوامها الافادة من النظريات السابقة واستثمار التقنيات الحديثة والتطورات التي تعرفها الانسانية بالاعتماد على القدرات البشرية بوصفها العنصر الفعال في عملية التنمية.

ونتيجة لتغيير ظروف العراق السياسية، وبالنظر لسعة وعالمية التحول الاقتصادي واشاعة ثقافة السوق، يواجه العراق تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل في ظل الاختلالات الهيكلية الموروثة، وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والتي خلقت مشكلات أساسية أثرت على امكانات النمو الاقتصادي والتقليل من فرص التنمية البشرية، وبقي الاقتصاد احادي الجانب باعتماده على قطاع النفط دون تنويع مصادره بعد عام 2003، بل عمقت السنوات الماضية من هذا الاختلال، اضافة الى تلكؤ اصلاح واعادة تأهيل البنى التحتية والتي تعد أساساً داعماً للنمو المستدام، مما يعني وجود قيوداً للنهوض الشامل بهذه البنية، علاوة على القيود الاخرى التي تعيق النهوض بالتنمية الاقتصادية

خلاصة اطروحة دكتوراه

والبشرية كضخامة حجم المديونية وارتفاع مستويات البطالة وازدياد الفقر البشري وتدني في كافة مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والبيئة الى حدود مخيفة.

مشكلة البحث

ان العراق يواجه تحديات كبيرة بصدد التحول الاقتصادي الشامل في ظل الاختلالات الهيكلية، وتدني في كافة المؤشرات الاقتصادية والبشرية.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث اهميته من خلال استشراف مستقبل التنمية في ظل التطورات التي حدثت على النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان البيئة الاقتصادية الجديدة تترك آثاراً واضحة على مستقبل التنمية البشرية في العراق.

هدف البحث.

يهدف البحث الى:

1. تحليل واقع الاقتصاد العراقي.
2. تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق.
3. وضع تصور عن مستقبل التنمية البشرية في ظل التطورات التي حدثت على طبيعة النظام الاقتصادي في العراق.

منهج البحث.

اعتمد البحث اسلوب المنهج التحليلي لواقع الاقتصاد العراقي ومعرفة مكونات التنمية البشرية، فضلاً عن استخدام المنهجي الوصفي للتعرف على واقع التنمية البشرية وآفاقها المستقبلية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية الجديدة.

هيكلية البحث.

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول، تناول الفصل الاول الاطار النظري للتنمية البشرية، اهتم المبحث الاول بالنمو والتنمية الاقتصادية والمبحث الثاني أختص بتوضيح تبلور ومفهوم التنمية البشرية، اما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد اختص بتوضيح الرؤية المستقبلية للمفهوم.

اما الفصل الثاني فقد اهتم بواقع الاقتصاد العراقي ومؤشرات التنمية البشرية، اذ اختص المبحث الاول بواقع الاقتصاد العراقي، واهتم المبحث الثاني بمؤشرات التنمية البشرية، والمبحث الثالث اختص بمعوقات التنمية البشرية.

والفصل الثالث اهتم ب(البيئة الاقتصادية الجديدة ومستقبل التنمية البشرية في العراق) اذ اختص المبحث الاول بالمرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق اما المبحث الثاني فتناول الدولة ودورها في اجراءات وبرامج التحول الاقتصادي والمبحث الثالث تناول مستقبل التنمية البشرية في العراق والسبل الداعمة لها.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات هي:

1. تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى 567 دولار سنوياً عام 2003 ، بعد أن كان نصيبه أكثر من ثلاثة آلاف دولار في عام 1980 ، مما انعكس على سوء معيشة الأفراد والتعليم والصحة، الا انه حصل تحسن بصورة تدريجية حتى وصل الى (4162.9) دولار لعام 2008 بسبب زيادة الايرادات النفطية، وعلى الرغم من

خلاصة اطروحة دكتوراه

هذا الارتفاع الا انه لا ينفى حالات التباين في مستوى المعيشة بين السكان اذ تتلقى اغنى 20% من الاسر (6) اضعاف ماتتلقاه افقر 20 % من الاسر العراقية.

2. يعكس مؤشر التعليم انخفاض معدلات البقاء في التعليم الابتدائي وانخفاض نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الشباب ، وارتفاع معدلات الأمية، وعدم المساواة بين الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة ، مما يشكل تحدياً على الجانب التعليمي للتنمية البشرية في العراق.

3. انخفاض مؤشرات الصحة في العراق كمؤشر البقاء وارتفاع نسبة الأطفال ناقصي الوزن وارتفاع عدد الإصابات بالإمراض المعدية وسوء التغذية ، إذ يعاني واحد من كل خمسة أطفال من التقزم.

4. يتسم الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد حرب ، مما أدى إلى تحطيم البني التحتية وتدهور مؤشرات التنمية البشرية ، وضخامة حجم دينه الخارجي ، إذ تقدر ديون العراق مع التعويضات بـ (420) مليار دولار ، وما يواز (15) مرة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعراق في السنوات الأخيرة ، وإذا ما أريد استخدام نصف إيراداته لتسديد ديونه مع الفوائد فانه يستغرق عدة عقود لتسديدها ، لذا يواجه العراق واحداً من التحديات التي يتطلبها واقع التنمية البشرية وقيداً شديداً آخر لإعادة أعمار العراق.

5. شيوع الفساد المالي والإداري في العراق بعد إحداء عام 2003 ، إذ احتل العراق ثالث أسوأ دولة في تقرير الشفافية العالمية لعام 2007 ، والجدير بالذكر ان العراق أدرج في سلم الفساد العالمي ابتداءً من عام 2003.

خلاصة اطروحة دكتوراه

6. ان عدم الاستقرار السياسي والامني أثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق ، اذ ادى الى هجرة العقول والاموال الوطنية الى الخارج خاصة بعد احداث عام 2003 ، فإن اعمال العنف أدت الى تهجير قسري لاعداد كبيرة من المواطنين داخلياً وخارجياً ، اذ قدر 6/1 العراقيين هم من المهاجرين ، .

التوصيات

لقد توصل الباحث من خلال ماتقدم الى مجموعة من التوصيات يتطلب الاخذ بها لتحقيق التنمية البشرية في ظل مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق وهي:

1. ان مؤشرات التنمية البشرية تمثل انعكاساً لتطور التنمية البشرية عبر المراحل الزمنية المختلفة ، لذا لا بد من انتقاء هذه المؤشرات والتي تتلاءم مع ظروف البلد وفي الوقت نفسه تكون لها القابلية للمقارنات الدولية ، لتكون اكثر مصداقية لمعرفة درجة التطور الذي حصل في المجتمع، علاوة على معرفة ترتيب البلد في دليل التنمية البشرية ليتمكن البلد من معرفة ترتيبه العالمي ومدى التطور الحاصل في هذا الدليل.

2. تحسين أداء القطاع النفطي من خلال إعادة تأهيله ووضع في صدارة الاستثمار ليكون من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والبشرية ، وموجهاً رئيساً للاقتصاد العراقي ، وذلك عن طريق الاستثمار في بناء رأس المال البشري ، وتنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم تقليل الاعتماد على موارده النفطية.

3. زيادة الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظام التعليمي وذلك من خلال :

أ. زيادة الإنفاق على قطاع التعليم لا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،
لانه غير كاف للدلالة على اسهام ذلك الانفاق في التنمية البشرية ، وانما

خلاصة اطروحة دكتوراه

من خلال زيادة حجم الانفاق على حاجات النظام التعليمي ، كزيادة عدد الأبنية المدرسية للقضاء على ظاهرة الاكتظاظ المدرسي ، وان تمتلك كل مدرسة مكتبةً ومختبراً علمياً ومختبراً للحاسوب لتعزيز تمكين الطلبة من الاستفادة من فرص التنمية ولممارسة المواطنين لحق من حقوقهم.

ب. تشجيع القطاع الخاص في المشاركة للنهوض بواقع القطاع التعليمي.

ج. إعادة النظر بالمناهج التعليمية ، بما يمكن الطالب من مواكبة التطور المعرفي الى جانب التأهيل لاحتياجات العمل .

د. يتعين على المسؤولين تحقيق التعليم الابتدائي من خلال العمل على تمكين الأطفال من الجنسين من إكمال المنهج الدراسي للمرحلة الابتدائية عن طريق تعميم التعليم الالزامي لوصوله الى معدلات مرتفعه اسوة بالدول العربية والقضاء على الامية من خلال القيام بحملات شاملة لمحو الامية ولجميع الفئات العمرية والجنسية.

4. اصلاح النظام الصحي بخطى سريعة وواعية من خلال:

أ. اىصال الخدمات الصحية للمواطنين ، وبالاخص المناطق النائية ، وليس العكس بما يضمن وصول الخدمات العلاجية والوقائية للناس وانعكاسه على تحسين اوضاع التنمية البشرية.

ب. تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي من خلال سياسات التطوير والتدريب وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين ، وتعزيز مشروع الرعاية المتكاملة حول أمراض الطفولة لرفع مؤشر البقاء او الحد من نقص التغذية والتغزم لتقليص الفجوات في التنمية البشرية.

خلاصة اطروحة دكتوراه

5. إيجاد حل سريع وشامل من قبل الحكومة العراقية للديون والتعويضات من خلال عقد الاتفاقيات لتخفيض تلك الديون إذا ما ريد النهوض بالتنمية الشاملة وتجنب تحميل الأجيال القادمة ، ديون وأعباء مالية قد تنقل كاهلها.

6. من الضروري ان تحافظ الدولة على دورها الفاعل في المرحلة الانتقالية مع تامين الانسحاب التدريجي ، كلما توافرت الظروف الملائمة لذلك ، ومن خلال النظر الى واقع الاقتصاد المحلي وليس الخارجي، لأن الانسحاب السريع سيلحق ضرراً بالقطاع الخاص اكثر مما ينفعه، علاوة على العبئ الذي سيلحق بالمجتمع وطبقاته الضعيفة ومستقبل التنمية الاقتصادية والبشرية

وختاماً لايسعني الا ان اتقدم بالشكر والتقدير الى السادة الافاضل رئيس واعضاء لجنة المناشة لقبولهم مناقشة هذه الاطروحة وابدائهم الملاحظات البناءة كما اتقدم بالشكر والتقدير الى الاستاد الفاضل الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي الذي ابدى ملاحظاته القيمة طيلة مدة البحث ومن الوفاء ايضا ان اتقدم بالشكر والتقدير الى اساتدي وزملائي في كلية الادارة والاقتصاد وكل من ساعدني في كتابة الاطروحة داعياً من الله عز وجل ان يجزي الجميع عني خير الجزاء

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين